في شراء الاراضي، تنطلق، أساساً، من اعتبارات استيطانية استراتيجية، هدفها زرع المستوطنات الصهيونية في كافة انحاء فلسطين؛ فاتجهت الى شراء أي قطعة ارض يمكن شراؤها في أي مكان، وبأي ثمن تقريباً، بعد ان زودت وكلاءها بالامكانات والادوات الضرورية لذلك[١٢١]. وركّز الاستيطانيون نشاطهم، مع اتباع هذه السياسة، على منطقة النقب في جنوب فلسطين، التي لم يكن للاستيطان الصهيوني وجود فيها حتى ذلك الوقت، باعتبار ذلك خطأ استراتيجياً ينبغي تلافيه[١٢٢]. كما كانت منطقة النقب خالية، نسبياً، من السكان، وبالامكان استغلالها لتوطين اعداد كبيرة من اليهود فيها[١٢٣]. وكانت شركة تطوير اراضي فلسطين قد حاولت، خلال النصف الثاني من العشرينات، العمل في مجال شراء الاراضي في النقب، الا ان الادارة الصهيونية حظرت عليها ذلك[١٢٤]. وحتى نشوب الثورة سنة ١٩٣٦، استطاع الصهيونيون شراء ثلاث قطع كبيرة من الاراضي في النقب بلغت مساحتها نحو ٤٠ ألف دونم[١٢٥]. وفي سنة ١٩٣٤، عاد اليهود للسكن في بئر السبع، بعد أن كانوا قد تركوها إثر احداث سنة ١٩٢٩[١٢٦].

كذلك، قضت السياسة الجديدة بالاتجاه نحو شراء الاراضي في المناطق الجبلية[١٢٧]، بعد ان ركّز الصهيونيون جهودهم، حتى ذلك الوقت، في شراء الاراضي في المناطق الساحلية أو السهول؛ بينما كانت المناطق الجبلية مأهولة من قبل العرب عامة. وفي سنة ١٩٣٣ أُقيمت مستوطنتان جديدتان في مناطق جبلية، هما موتسا عيليت وكفار هاحوريش، بعد التوقف عن اقامة أي مستوطنة من هذا النوع خلال الاثنتي عشرة سنة السابقة، منذ أسست الكيرن كاييمت مستوطنة كريات عنافيم في جبال القدس سنة ١٩٢١[١٢٨]. كذلك، استطاعت مؤسسات الاستيطان الصهيونية، خلال هذه السنوات، التغلغل في الجليل الشرقي الذي كان، حتى ذلك الوقت، «منطقة نفوذ» لبيكا، شركة الاستيطان غير الصهيونية، والتي لم تقم بنشاط استيطاني يذكر فيه منذ تأسيس مستوطنة محانايم سنة ١٩١٦[١٢٩]. وفي اواخر سنة ١٩٣٤، تمكنت شركة تطوير اراضي فلسطين من شراء امتياز تجفيف منطقة الحولة من عائلتي سرسق وبيهم، اللتين كانتا قد حصلتا عليه من السلطات العثمانية، بمساحة تقدر بنحو ٥٧ ألف دونم[١٣٠] (ولم يتم تجفيفها، على كل حال، الاّ سنة ١٩٥١). كذلك، كثف الصهيونيون ضغوطهم، خلال هذه السنوات، على سلطات الانتداب للحصول على حقوق استغلال المزيد من الاملاك العامة.

ونتيجة لهذا النشاط المتشعب، وصل مجموع ما استطاع الصهيونيون شراءه او حيازته من اراض خلال الفترة من ١٩٣٣ حتى نهاية اذار (مارس) ١٩٣٦، اي عشية نشوب الاضراب العربي العام في فلسطين، الى نحو ٣٣٤١٠٠ دونم، تمّ منها تسجيل بيعه رسمياً في مكاتب تسجيل الاراضي ما مساحته ١٩٠١٠٠ دونم (منها ٣٧٠٠٠ دونم سنة ١٩٣٣ و ٦٢١٠٠ دونم سنة ١٩٣٤ و ٧٢٩٠٠ دونم سنة ١٩٣٥ و ١٨١٠٠ دونم سنة ١٩٣٦[١٣١])، بينما كان نحو ١١٠٠٠٠ دونم أخرى منها من الاملاك العامة التي سلمتها سلطات الانتداب لليهود لاستغلالها بموجب امتيازات مختلفة[١٣٢] لفترات طويلة. وبذلك وصلت مساحة الاراضي التي كانت في حيازة اليهود، مع نهاية هذه الفترة، الى ١٣٩٢٦٠٠ دونم. ومن بين هذه الاراضي كان هنالك نحو ٩٣٩٠٠٠ دونم قابلاً للزراعة، وذلك مقابل ١٢١٦٠٠٠٠ دونم يملكها العرب، منها نحو ٦٠٣٧٠٠٠ دونم قابلاً للزراعة[١٣٣]. وكان اليهود قد صرفوا على شراء تلك الاراضي، خلال السنوات ١٩٣٢ ـ ١٩٣٥ فقط، نحو ٤,٣ ملايين ليرة فلسطينية[١٣٤]، دفع جزء منها من اموال الهعفراه[١٣٥].

ومع ازدياد مساحة الاراضي التي كانت في حوزة المؤسسات الصهيونية، توسعت ايضاً،